استمـــارة المشـاركـــــــة

اللقب والاسم	سحنون عقبة
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
الوظيفة	أستاذ
الرتبة العلمية	أستاذ التعليم العالي
مجال التخصص	علوم التسيير
البريد الالكتروني	s.okba@yahoo.fr
رقم الهاتف	0550 26 84 00
المحور المشارك فيه	**المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي**
عنوان المداخلة	**مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف (منصة وقفي أنموذجا)**

اللقب والاسم	بن رضوان عبدالله
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
الوظيفة	
الرتبة العلمية	طالب دكتوراه
مجال التخصص	إدارة الأوقاف
البريد الالكتروني	abdallahberadouane@gmail.com
رقم الهاتف	0666 16 67 60

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الرقمنة والقانون في الجزائر

وحدات البحث PRFU الأمن المعلوماتي في الجزائر

بالشراكة مع

الغرفة الجهوية لموثقي الوسط تحت الرعاية السامية لوزارة العدل

الملتقى الدولي حول

رقمنة أنشطة الأملاك الوطنية في الجزائر

بين الواقع والطموح

(نحو تعزيز قيم الشفافية والأمن المعلوماتي العقاري)

يوم 12 ديسمبر 2024

الأستاذ الدكتور : عقبة سحنون

رقم الهاتف :00 84 26 0550

الايميل : s.okba@yahoo.fr

طالب دكتوراه : عبدالله بن رضوان

رقم الهاتف : 60 67 16 0666

benradouane.abdallah@univ-emir.dz

محور المداخلة : المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي

عنوان المداخلة : مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف (منصة وقفي أنموذجا)

الملخص:

تناولت الورقة البحثية مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف بالتطرق إلى منصة وقفي كنموذج، وقد تم معالجة الدراسة من خلال مبحثين الأول يتعلق بالوقف الرقمي والاقتصاد الرقمي والثاني يتعلق الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف في الجزائر بالإعتمادعلى المنهج الوصفي الذي يخص الأدبيات النظرية للدراسة والمنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة وتحليل المراسيم والقوانين المتعلقة بالأوقاف ، وقد تم التوصل إلى : وجود إرادة سياسية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي بالإضافة إلى الاهتمام بالوقف وطرق تسييره للمساهمة في الاقتصاد الوطني . كما نوصي بضرورة تفعيل الحكومة الإلكترونية عبر بوابة موحدة تشمل جميع الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة مسايرة آليات تسيير الوقف للتحول الرقمي .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي ، الوقف الرقمي ، منصة وقفي

Summary :

The research paper dealt with the contribution of the digital economy in enhancing the applied mechanisms for the management of endowments by touching on the endowment platform as a model .the study was addressed through two researches, the first related to the digital endowment and the digital economy and the second related to the applied mechanisms for the management of Endowments in Algeria based on the descriptive approach related to the theoretical literature of the study and the historical analytical approach through the study and analysis of decrees and laws related to endowments. it was concluded that there is a political will to shift towards the digital economy in addition to interest in the endowment and its management methods to contribute to the national economy. We also recommend the need to activate e-government through a unified portal that includes all government services, in addition to the need to keep up with the mechanisms of conducting the Endowment for digital transformation.

Keywords: digital economy, digital endowment, endowment platform

مقدمة

أصبح الاقتصاد الرقمي البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي ، بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام تقنية ووسائط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال ايجاد روابط فعالة ما بين اطراف النشاط الاقتصادي بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها،من خلال التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من جهة وبين الإقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الإقتصادية المساندة لجميع القرارات الإقتصادية والتجارية والمالية .

وضعت الحكومة الجزائرية تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قائمة أولوياتها واهتماماتها، من أجل تشييد مجتمع معلومات شامل وتحويل رقمي للمجتمع الجزائري والارتقاء بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، أو مايعرف بالاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة.

الوقف يشبه منشآت الأعمال من حيث إنه شكل تنظيمي لمجموعة من الأموال في الإنتاج تنفصل فيه الإدارة عن الملكية، كما أن إدارة أموال الأوقاف بعيدة عن اقتصاديات السوق، وذلك لانعدام حافز الربح أو المنفعة الذي نجده في سلوك المنشأة الإنتاجية في السوق ، فهو يقدم خدماته للمجتمع دون النظر إلى الربح، أما على المستوى الجزئي أي وحدة الوقف الواحدة، فلابد من استثمارها وتعظيم الإيرادات المتأتية منها ليتم توزيع المنافع على أكبر عدد من المستفيدين، وبالتالي فإن التحدي الذي نواجهه في اختيار شكل إدارة الأوقاف وكذا ايجاد الآليات التسييرية الكفيلة بإحداث توازنًا مؤسسيًا يؤدي إلى ربط هدف الإدارة بأهداف الوقف دون الإخلال بمبدأ الرقابة, فهي أقرب ما تكون كإدارة المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص ،حيث تتكون الجهات الرقابية من جهات حكومية أو شعبية (الواقفين أومن ينوب عنهم).

إنّ الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف

لذا استوجب الأمر طرح الإشكالية التالية:

فيم تكمن مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف ؟

وقد تم تقسم الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية :

- ما مفهوم الوقف الرقمي والاقتصاد الرقمي ؟

ماهي الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف في الجزائر ؟

كما تم وضع الفرضية الرئيسية التالية :

يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف من خلال المنصات الرقمية كمنصات التمويل الجماعي .

وتم صياغة الفرضيات الفرعية التالية :

- الاقتصاد الرقمي البديل الطبيعي للإقتصاد التقليدي ، ويندرج القطاع الوقفي ضمن القطاع الاقتصادي
- طبقت الجزائر آليات مختلفة من أجل تسيير فعال لقطاع الاوقاف بإصدار القوانين وإنشاء هيآت مركزية ومحلية تشرف على إدارة وتسيير الأوقاف .

من أجل الإجابة عن ذلك ولمعالجة الموضوع إخترنا الإعتماد على المنهج الوصفي مع الإستعانة بالمنهج التاريخي التحليلي،حيث قسمنا الدراسة لمبحثين أساسيين فالمبحث الأول يتعلق بالوقف الرقمي والاقتصاد الرقمي أما المبحث الثاني فتضمن الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف في الجزائر بالتطرق إلى منصة وقفي .

المبحث الأول : مفهوم الوقف الرقمي والاقتصاد الرقمي

يعد الوقف مصدر تمويل للاقتصاد ، فالوقف يتأثر بما يحدث حوله من تطورات وتحولات ومن بينها التحول الرقمي ، مما ساهم في ظهور الوقف الرقمي وكذا الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: تعريف الوقف الرقمي :

قبل التطرق إلى تعريف الوقف الرقمي ، وجب تعريف الأصـل :الوقف أولا وبعدها الوقف الرقمي بالإضـافة إلى خصائصه وصوره

أولا تعريف الوقف :

لقد عرف المشـرع الجزائري في قانون 91 – 10 المؤرخ في 12 شـوال 1411 هـ الموافق ل 27 أبريل 1991 يتعلق بالأوقاف وذلك في المادة 3 منه : (الوقف حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصـدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير) [1].

وكذا في المادة 4 : (الوقف عقد التزام تبرع صادر عن إرادة منفردة) .

[1] قانون 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال 1411 هـ الموافق ل 27 أبريل 1991

ثانيا : الوقف الرقمي :

يختلف الوقف الرقمي عن الأوقاف المعتادة العينية والمنقولة بأنه ليس وقفا لأمر مادي محسوس ، وإنما هو وقف لحق معنو يبظهر في شكل محتوى رقمي . وعلى هذا فالوقف الرقم يإلا صورة من صور استغلال الحق المعنوي للموقوف ، سواء أمكن استغلال الحق المعنو ي بطرق أخرى غير رقمية أو لم يكن استغلاله إلا في العالم الرقمي .

وقدعرف الباحث سهيل الشايع الوقف الرقمي: "كل حق معنوي وُقف بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب ،للإفادة منه أو من ريعه" [2]

ثالثا : خصائص الوقف الرقمي :

الرقمية : يكون الوقف في صورة رقمية

الاعتبارية أو المعنوية : توقف الحقوق المعنوية

التبرعية : الوقف عقد تبرعي

رابعا : صور وأشكال الوقف الرقمي :

يمكن اختصار أشكال الوقف الرقمي في النقاط التالية [3]:

المواقع الرقيمة الوقفية : يمكن أن نوقف مواقعا رقمية بإنشائها كالمكتبات الرقيمة

الملف الرقمي الوقفي : مختلف الملفات التي نجدها في المواقع ويمكن تحميلها مجانا كالكتب الرقمية ويمكن طباعتها لتصبح ملفا ورقيا ماديا

البرنامج الرقمي الوقفي : وهو جعل برنامجا رقميا وقفا يستفيد منه الموقوفون

المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد الرقمي :

هناك عدة تعاريف للاقتصاد الرقمي نذكر بعضا منها :

التعريف الأول : يقصد بالاقتصاد الرقمي : " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى ، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والمالية للدولة خلال فترة ما "[4].

---

[2] سهيل بن سليمان بن عبدالله الشايع،الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية ، سلسلة إصدارات ساعي العلمية ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،2017/ 1439 ،ص 33 .

[3] عبد المنعم نعيمي ، الوقف الرقيم كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوفاف ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، مج5،ع 5 ، جامعة الجزائر 1 ، 2020 ، ص176.173 (بتصرف)

[4] محمود أحمد عياد صلاح ، إبراهيم جابرالسيد ، سلسلة الاقتصاد (الاقتصاد الرقمي) ، دار الجديد لنشر والتوزيع ، زرالدة ، الجزائر، 2020 ، ص 5.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية .

التعريف الثاني : ويعرف كذلك بأنه" :التحول المتزايد في ظل الإنترنت من إقتصاد تقليدي بفرص عمل محدودة في ظل محدودية الموارد ورأس المال وقيود الإستشارات المادية، إلى الإقتصاد الريادي الذي يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة مما يجعل الإقتصاد الجديد هو إقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة."[5]

التعريف الثالث : ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته ، بوصفها المواردالجديد للثروة ، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة . [6]

التعريف الرابع : الاقتصاد الرقمي الجديد هو اقتصاد مبنيٌ على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيت تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل والذي بدوره يعطي الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير.[7]

المطلب الثالث: خصائص وأهداف ومؤشرات الاقتصاد الرقمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهداف الاقتصاد الرقمي بالإضافة إلى مؤشراته

أولا : خصائص الاقتصاد الرقمي :

هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها [8]:

1-المعرفة : التركيز في مجال الاعمال والاقتصاد الكلي بشكل عام هو من اجل الاستفادة من الموارد الضخمة من رأس المال البشري فالمعرفة تخلق القوة وهي وسيلة لتغيير الحياة للأفضل من خلال الفرص الجديدة وهذا يعني ان المنظمات ستضطر الى تسريح بعض العاملين الذين لا يتمتعون بالقدرات المعرفية وتطوير قدرات العاملين في مجال المعرفة.

---

[5] أمينة نغموشي ، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، ص66 .

[6] صلاح محمود أحمد عياد ، جابرالسيد إبراهيم ، سلسلة الاقتصاد (الاقتصاد الرقمي) ، دار الجديد لنشر والتوزيع ، زرالدة ، الجزائر، 2020 .، ص 6

[7] مركزالبحوث والمعلومات ، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات ، غرفة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ماي 2022 ، ص 5.

[8] زينب هادي نعمة ، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (1999 2013) مع الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ،العراق ، 2015، ص 11 .

2–الافتراضية : في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الاشياء المادية والملموسة في الامور الظاهرية وبالتالي فإن ذلك سيغير القواعد الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

3–التكامل بالأنترنت :فإن كل منظمة على حدة تكون لها مزايا بسبب تكنولوجيا المعلومات الاتصالات والتي لا تكون مثقلة بالتكاليف غير الضرورية الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المستوى الكلي وعلى ذلك سوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء على قيد الحياة وسيكون هذا هو الاساس لخلق الثروة وتوزيعها.

4–التقارب : ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي يكون مهيمن عليها التقارب بين استخدام الحاسبة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد البنية التحتية في العصر الجديد التي يعتمد عليها كأساس.

5–الابتكار : يستند الاقتصاد الجديد على الابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة معتمداً على الابداع والابتكار البشري التي تكون المصادر الرئيسة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار.

6–الانفتاح انه اقتصاد مفتوح اي لا توجد أية عقبات أمام أي شخص للدخول اليه والتعامل فيه وكل ما يحتاج اليه الشخص هو معرفة علمية ووعي كامل بإبعاد وجوانب هذا الاقتصاد .

.ثانيا :أهداف الاقتصاد الرقمي:

يحقق الاقتصاد الرقمي أهدافا نوجزها فيما يلي [9] :

–تجاوز الحواجز الزمنية والجغرافية؛

–إزالة الحواجز الهيكلية؛

–تحقيق التكاليف.

وفي رأي الباحث فإن الاقتصاد الرقمي يحقق الأهداف التالية:

–الاستفادة من مزيا الأنتًرنت في وصول صورة المؤسسة ومنتجاتها إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء سواء في الداخل أو الخارج؛

–الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي؛

–تعزيز الشفافية الاقتصادية ومحاربة الفساد المالي؛

–الاندماج في اقتصاد عالمي والمنافسة من أجل ضمان البقاء في السوق.

---

[9] بشير بركان ، مقومات الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدراة الأعمال ، مج 12 ،ع 1 ، 2023 ، الجزائر، ص 261

ثالثا :مؤشرات الاقتصاد الرقمي

هناك عدة مؤشرات للاقتصاد الرقمي ومن أهمها : مؤشر جاهزية الشبكات ومؤشر الإقتصاد الرقمي العربي ومؤشر صندوق النقد العربي المركب للإقتصاد الرقمي ومؤشر التنافسية العالمي 4.0 ، ومؤشر الأمن الإلكتروني .

نركز في هذه الورقة على مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي حيث يصدر المؤشر عن الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، ويقيس المؤشر مدى مواكبة الدول العربية للتغيرات العالمية في تكنولوجيات التحولات الرقمية، ضمن إطار عمل الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي في ظل مبادرة الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي .ويتم التقييم من 0 إلى 100 ، ويتكون من 57 مؤشر رئيسي وفرعي موزعة على خمسة ركائز أساسية وتسعة محاور كما في الجدول الموالي [10]:

جدول رقم 2 يوضح الأبعاد الاستراتيجية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ومحاوره الرئيسية

الأسس الرقمية	الابتكار	الحكومة الالكترونية	الاعمال الرقيمة	المواطن الرقمي
البنية التحتية	التعليم والمهارات	التنمية المستدامة	بيئة الأعمال والجاهزية التكنولوجية	التعليم والمهارات
المؤسسات	الابتكار		نمو سوق التمويل	البنية التحتية
التنمية المستدامة	المعرفة والتكنولوجيا		التنمية المستدامة	التنمية المستدامة
	التنمية المستدامة			

المصدر : أمينة نغموشي ، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر ص83

المبحث الثاني : الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف (منصة وقفي)

سنتناول في هذا المبحث إلى الآليات التي تطبق في تسيير الأوقاف ، وأخذنا منصة وقفي كنموذج للوقف الرقمي

المطلب الأول : الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف

هناك عدة آليات تطبيقية لتسيير الأوقاف نذكر منها :

☒ **الإطار القانوني والتنظيمي (القوانين اللوائح الهياكل الإدارية)**

[10] أمينة نغموشي ، مرجع سابق ، ص83

كانت الأملاك الوقفية في العهد العثماني كثيرة ومتنوعة ، نظرا لإقبال الجزائريين على الوقف ، لكن المستدمر الفرنسي خربها وأهملها وحولها إلى أملاك خاصة ، وبعد الاستقلال ، صدر أول مرسوم رقم 283/64 المؤرخ في 17 سبتمبر 1964 المتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة . ثم تلاه قانون 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال 1411 هـ الموافق ل 27 أبريل 1991 والمتعلق بالأوقاف وكذلك المرسوم التنفيذ ي 98 / 381 ، ثم قانون 07/01 .

تعرضت الإدارة الوقفية في الجزائر إلى مجموعة من التغيرات من خلال مختلف القوانين والمراسيم التي استهدفت تطويرها بما يتوافق مع تحسين أدائها في كل وضع جديد كان يطرأ عليها، لكن كل هذه القوانين لم تستطع أن تجعل منها إدارة عصرية وفعالة في القيام بمهامها،نظرا لأن الوقف لم يكن من أولويات الدولة ولا من إهتمامات الطبقة السياسية الحاكمة في الجزائر.

وقد مرت قوانين إدارة الأوقاف في الجزائر بمجموعة من التعديلات أو التطورات يمكن أن نصنفها كما يلي [11]:

المرسوم 62/ 20 الصادر في 1962/08/24 الذي ينص على حماية الأملاك الشاغرة بعد الاستقلال(بما فيها الأوقاف) .

مرسوم 388/66 الصادر في 193/10/01 الذي تضمن تأميم الأراضي الفلاحية التابعة لبعض الفلاحين الطبيعيين والمعنويين لتصبح ملكا للدولة (بما فيها الأملاك الوقفية).

القانون رقم 10/91 المؤرخ في 1991/04/27 الذي يحدد القواعد العامة لتنظيم الأملاك الوقفية وتسيرها وحفظها وحمايتها .

مرسوم 64 /283 الصادر في 18 /1964/09 الذي تضمن نظام الأملاك الحبسية .

الأمر 73/71 الصادر في 1971/11/08 قانون الثورة الزراعية(تأميم الكثير من الأراضي الوقفية رغم نص القانون على استثنائها من العملية) .

قانون 01/81 المؤرخ في 1981/02/10 وهو قانون التنازل عن أملاك الدولة العقارية السكنية والمهنية والتجارية(أثرت على الأملاك الوقفية) .

قانون 11/84 الصادر في 1984/11/09 قانون الأسرة تناولت بعض مواده االوقف (المادة 220 –283) استرجاع الأوقاف المؤممة .

منشور بتاريخ 1992/01/06 أول تشريع ينظم الأوقاف بشكل مستقل(بعد المرسوم 183/64) استرجاع الأوقاف المؤممة .

---

[11] أميرة مرابطي ، استثمار الأموال الوقفية كآلية للتخفيف من ضغوط الإنفاق الحكومي في الجزائر–مع استعراض تجارب رائدة – ، أطروحة دكتوراء ، جامعة 8ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ، 2024/2023 ، ص 169. 171 (بتصرف)

قانون 470/94 المؤرخ في 1994/12/25 وهو منشور وزاري مشترك بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة الفلاحة، القاضي بحق الوزارة الوصية باسترجاع الأراضي الزراعية المؤمنة وإدارة الأوقاف .

منشور 96 /37 الصادر في 05/ 06/ 1996 تضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية المادة 21 تناولت موضوع الهيئة الإدارية للأوقاف .

المذكرة الوزارية 01/96 الصادرة في 09 /08 /1996 المحدد لكيفية دفع ايجار الوقف .

التعليمة 96 / 02 الصادر في 07/17 / 1996 مطالبة النظار بالتقارير المالية الخاصة بالوقف مع النماذج الخاصة بذلك تقارير مالية للوقف .

المذكرة الوزارية 97 /01 الصادرة في 1997/01/15 المتضمن كيفية إدارة الوقف .

المذكرة 169 / 01 الصادرة في 1997/08/01 تضمنت كيفية تسيير أموال الأوقاف .

المذكرة رقم 02/97 الصادرة في1997/09/11 مرسوم تنفيذي مكمل للبناء القانوني يبين شروط إدارة، تسيير، حماية، وكيفية تسوية المنازعات الخاصة بالوقاف مع الدعوة إلى استثمار وتنمية الأوقاف، وأحكام مالية أخرى متعلق بصيانة الأوقاف (مادة 42) موضوعه تسيير الأوقاف وإدارتها واستثمارها .

القرار الوزاري المشترك الصادر في 02 /1999/03 بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة المالية يخول لمديرية الأوقاف الحق في فتح صندوق مركزي للأوقاف العمومية وتنظيمه .

قرار وزاري الصادر في 2000/04/10 الذي يحدد كيفية ضبط ايرادات الوقف، والنفقات الخاصة بالأملاك الوقفية من أجل ضبط ايرادات ونفقات الأوقاف .

المرسوم 2000/ 336 الصادر في 2000/10/26 مرسوم تنفيذي في إطار تكملة البناء القانوني للوقف المتضمن إحداث وثيقة الإثبات الوقفي عن طريق الشهادة مع بيان الكيفية والشروط المنظمة لذلك .

قانون 08/01 في 05/22/ 2001 المعدل والمتمم لقانون 10/90 الذي يهتم بتنمية الوقف .

قرار صادر في 26 / 05 / 2001 يبين شكل ومحتوى الشهادة الوقفية .

قرار صادر في 07/06 /2001 يتضمن محتوى وشكل ضبط السجل الوقفي.

قانون 10/02 الصادر في 14 /12 /2002 حيث نص على فصل الأوقاف العامة عن الأوقاف الخاصة في مسألة الاستثمار والبحث عن التمويل، وقصر الاستثمار والرعاية على الأوقاف العامة (فصل الأوقاف العامة عن الخاصة) .

تعليمة وزارية مشتركة مؤرخة في 03/20 /2006 تتعلق بكيفيات تسوية الأملاك الوقفية العقارية العامة التي هي في حوزة الدولة .

–المرسوم التنفيذي رقم 08/ 411 المؤرخ في 2008/12/24 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

المرسوم التنفيذي رقم 70/14 المؤرخ في 10م2018/02 يحدد شروط وكيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة.

المرسوم التنفيذي رقم 213/18 المؤرخ في 2018/05/02 يحدد شروط وكيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة للإنجاز مشاريع استثمارية .

المرسوم التنفيذي رقم 179/21 المؤرخ في 2021/05/03 يتضمن انشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي الديوان الوطني للأوقاف والزكاة ، والذي نأمل فيه خيرا لإنعاش الأوقاف وتحقيق أهداف الوقف ونجاعته .

☒ **حوكمة الأوقاف (مجالس الإدارة اللجان المتخصصة الشفافية والمساءلة)**

إن" :حوكمة الوقف "هي :أسلوب رشيد لتقنين اتخاذ القرار الإداري في مؤسسة الوقف، يعطي الحق بمراقبة أداء النظار والقائمين على الوقف ويوجب عليهم الإفصاح والشفافية بما يخدم مصالح الوقف والمستحقين [12].

☒ **تسجيل الأوقاف وحصرها :**

لقد حصر المقنن الجزائري الأملاك الوقفية حصرا قانونيا وقد إعتمد في ذلك على أربع معايير رئيسية [13] :

–معيار النشاط: حيث نصت المادة الثامنة من قانون الأوقاف فيما يتعلق بتحديد الأوقاف العامة على أساس النشاط المقام في هذه الأملاك و اعتبرت بذلك أن كل الأماكن التي تقام فيها الشعائر الدينية و كل العقارات التابعة لهذه الأماكن هي أوقافا عامة و من جية أخرى كل الأموال الموقوفة على الجمعيات والمؤسسات المشاريع الدينية هي تعتبر أيضا أوقافا عامة و هذا بموجب الفقرات 1، 2 ، 3 من هذه المادة

معيار الثبوت : و هذا المعيار يعتبر أوضح من سابقه وهو مبني على أساس الإثباتات الدالة على طبيعة الملك مهما كانت وضعية الملك ,إذ بمجرد وجود إثبات على أنه وقف يصبح قانونا ضمن الأوقاف العامة المصونة والواجب على الهيئة المكلفة بالأوقاف أن تسعى لاسترجاعه بالطرق القانونية و قد نص المشرع الجزائري على الأوقاف العامة المحصورة بموجب معيار الثبوت في من المادة 08 من قانون الأوقاف في الفقرات 4 ، 5 ، 6 ، 9،

- الأ ملاك العقارية المعلومة وقفا والمسجلة لدى المحاكم .

---

[12] رجب بن فارس رجب الزهراني ، حوكمة الأوقاف ، مجلة البحوث القانةنية والفقهية ، ع 42 ، 1445/2023 ،كلية الشريعة والقانون ،دمنهور ،جامعة الأزهر ، مصر ، ص 1555.

[13] كمال دبيلي ، جرد الاوقاف العامة وحصرها في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون ، جامعة تبسة ، الجزائر، 2020 ،ص 2، 4

- الأ ملاك التي تظهر تدريجيا بناء على وثائق رسمية أو شهادات أشخاص عدول من الأهالي و سكان المنطقة التي يقع فيها العقار.
- الأ وقاف الثابتة بعقود شرعية و ضمت إلى أملاك الدولة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين
- الأ ملاك الموقوفة أو المعلومة وقفا و الموجودة خارج الوطن

معيار الأيلولة : هذا المعيار يعتمد في حصر الأوقاف العامة على أساس أيلولة هذه الأملاك و الذي يتم بمجرد توافر شروط الأيلولة إلى الوقف العام كأن يكون الوقف خاصا ثم يؤول إلى الوقف العام أو أن يؤول بسبب عدم معرفة الجهة المحبس إليها و قد نص المقنن على حالتين و هذا بموجب المادة 08 فقرة 7 ، 8

- الأ وقاف الخاصة التي لم تعرف الجهة المحبس إليها .
- كل الأملاك التي آلت إلى الأوقاف العامة و لم يعرف واقفها ولا الموقوف عليه و متعارف عليها أنها وقفا.

معيار السبب : و يقصد بهذا المعيار الأوقاف التي تكونت بغير طريق عقد الوقف لكن سبب اقتنائيا أو تخصيصها هو خدمة الوقف العام و هذه الحالات لم تنص عليها المادة 08 من قانون الأوقاف و لكن المقنن استدركيا بموجب المادة 06 من المرسوم التنفيذي 98/ 381 المؤرخ في 12/01 /1998 المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية و تسييرا و حمايتها و كيفيات ذلك والتي نصت على مايلي : في إطار أحكام المادة 08 من القانون 10/91 المؤرخ في 27 / 10 / 1991 والمذكور اعلاه تعتبر من الأوقاف العامة:

 الأ ملاك التي اشتراهاأشخاص طبيعيون أو معنويون باسمهم الشخصي لفائدة الوقف .

 الأ ملاك التي وقفت بعدما اشتريت بأموال جماعة من المحسنين .

 الأ ملاك التي وقع الاكتتاب عليها وسط هذه الجماعة.

 الأ ملاك التي خصصت لممشاريع الدينية.

-معيار الأيلولة.

-معيار الهدف.

☒ إدارة الممتلكات الوقفية :

سيرت الأوقاف ولفترة طويلة تسيرا ذاتيا، إذ يشرف عليها شخص معين إما من طرف الواقف أو بموجب حكم قضائي، إلا أنها نظرا لأهميتها ودورها الفعال فقد وضع المشرع الجزائري الإطار القانوني التنظيمي لإدارتها والإشراف عليها [14] .

---

[14] فضيل لحرش ، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، جامعة الجلفة ، الجزائر ، ص 13. 138

- **التسيير المباشر ناظر الوقف :** خولت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 98 / 381 المؤرخ12/01/ 1998 الحق في إدارة الأملاك الوقفية والإشراف عليها شخص يسمى ناظر الوقف، والتي نصت على :تسند رعاية التسيير المباشر للملك الوقفي إلى ناظر الملك الوقفي في إطار أحكام القانون 91 /10 المؤرخ في27 /10 1991

- **التسيير المركزي للأملاك الوقفية في الجزائر :** في إطار تسيير الوقف على الصعيد المركزي، فقد أحدث المشرع أجهزة مركزية تتجسد في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الممثلة في شخص وزيرها المكلف بالأوقاف وكذا اللجنة الوطنية للأوقاف.

على هذا الأساس استحدث المشرع الجزائري هياكل جديدة وكلفها بمهام محددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 146 /2000 المؤرخ في 28 /06 /2000 تتمثل في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي كانت في ما مضى تسمى وزارة الأوقاف وقبلها سميت وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية .

- **التسيير المحلي للأملاك الوقفية في الجزائر :**لقد أنشأ المشرع الجزائري على مستوى كل ولاية مديرية تابعة للشؤون الدينية والأوقاف بموجب المرسوم التنفيذي رقم83 /91 المؤرخ في 1991/03/23المتضمن إنشاء نظارات الشؤون الدينية والأوقاف تسند لها تسيير الأوقاف بموجب المادة 10من المرسوم 381/ 1998 المؤرخ في 01 /12/ 1998التي تنص على :تسهر نظارة الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية على تسيير الأملاك الوقفية وحمايتها والبحث عنها وجردها وتوثيقها إداريا طبقا للتنظيم المعمول به.

☒ الرقابة والتفتيش :

من خلال استقراء النصوص القانونية المنظمة للأملاك الوقفية في الجزائر، يتضح لنا بأن المشرع أخضع الملك الوقفي لرقابة الدولة بشكل مطلق حيث سمح للسلطات الثلاث بالتدخل في موضوع الأملاك الوقفية إن كان على مستوى وضع الإطار القانوني المنظم لها أو على مستوى تنفيذ تلك النصوص القانونية وفي الأخير عقد اختصاص نظر المنازعات المتعلقة بتلك الأملاك للقضاء.

وتأكيدا من الدولة في فرض رقابتها على الأملاك الوقفية فإن المشرع أوكل مهمة إدارة الأملاك الوقفية لجهاز إداري متكامل جزء منه على المستوى المركزي وجزء آخر على المستوى المحلي، بإنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة بموجب المرسوم المرسوم التنفيذي رقم 179/21 المؤرخ في 2021/05/03 يتضمن انشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي الديوان الوطني للأوقاف والزكاة . وهذا الجهاز لا يتجزأ من أجهزة الدولة.

المطلب الثاني : منصة وقفي " أنموذجا "

تعتبر منصة وقفي نموذجا للأوقاف الرقمية والتي عرفت رواجا ونجاحا واسعا من أجل استقطاب جل فئات المجتمع نحو الوقف ، كما تعد منصة "وقفي" إحدى مبادرات التحول الرقمي للهيئة العامة للأوقاف، الهادفة إلى تسهيل عملية المساهمة في الوقف من قبل الأفراد والجهات المانحة، وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 في رفع إسهام القطاع غير الربحي في الناتج المحلي ليصل إلى 5.% [15].

تعريف منصة وقفي: هي منصة للتمويل الجماعي أطلقتها الهيئة العامة للأوقاف عام 1441هـ/2020م، تعمل على تحفيز المشاركة المجتمعية في المجال الوقفي بالمملكة العربية السعودية، وإتاحة الفرص للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها، من خلال خيارات دفع آمنة موثوقة تربط الجمعيات الأهلية والواقفين من أفراد ومؤسسات وجهات مانحة [16].

فكرتها:

تقوم فكرة المنصة باستغلال موقعها الإلكتروني بتقديم مجموعة من المنتجات والمشروعات الوقفية والتنموية للكيانات غير الربحية، لتتمكن فئات المجتمع المختلفة والجهات المانحة من المشاركة والمساهمة في التنمية، لتلبي مختلف الاحتياجات والأولويات التنموية المستدامة.

أهدافها:

تهدف منصة وقفي إلى مايلي [17]:

1. تعزيز المشاركة المجتمعية بتقديم منتجات وقفية وتنموية مبتكرة.
2. مشاركة جميع فئات المجتمع في دعم المشروعات الوقفية والتنموية.
3. تسهيل عمليات المنح للراغبين في الإسهام وفق بيئة تنظيمية محفزة.
4. تقديم منصة آمنة قائمة على شفافية الدعم وقياس أثره.
5. تعزيز دور الأوقاف في التنمية والتكافل الاجتماعي.
6. تحقيق الاستدامة المالية للقطاع غير الربحي وتلبية الاحتياجات التنموية.

---

[15] الموقع الإلكتروني منصة وقفي / www.awqaf.gov.sa / htpp/ ، تاريخ الاطلاع 2024/11/19 ، الساعة :16:00
[16] نفس الموقع الإلكتروني
[17] نفس الموقع الإلكتروني

مساراتها:

- المنتجات الوقفية.
- مصارف الأوقاف.
- البرامج والمشروعات التنموية.
- البرامج الموسمية.
- مصارف الزكاة.

خدمات منصة وقفي :

تستهدف منصة وقفي مجموعة من فئات المجتمع حيث تعمل على خدمتها ودعمها منخلال موقعها الإلكتروني منها [18]:

1. ضيوف الرحمن: تقوم المنصة بخدمة ضيوف الرحمن بإرشادهم وتوجيهم ...
2. الرعاية الصحية: تسهر المنصة على تقديم المساعدة للمرضى كتوفير الأجهزة الطبية، الأدوية، العمليات الجراحية...
3. المشروعات التعليمية: تولي المنصة للتعليم أهمية من خلال مختلف البرامج والمشاريع كالتعليم عن بعد، برامج التدريب والتأهيل، حلقات تحفيظ القرآن، المدارس، كفالة الطلاب..
4. المشروعات الإغاثية: تساهم منصة وقفي في سقيا الماءبحفر الآبار ، توفير السلال الغذائية، الأجهزة والأثاث المنزلي، فواتير الخدمات...
5. المجال البيئي: تهتم المنصة بالبيئة من خلال دعم أو إنشاء مشاريع إعادة التدوير، القيام بعمليات التشجير، نشر الوعي البيئي، مكافحة التصحر...
6. المنتجات الوقفية: تعمل المنصة على تنويع منتجاتها الوقفية : الأصول الوقفية، الصناديق الاستثمارية الوقفية، الصناديق التنموية الوقفية، أوقاف الجامعات، أوقاف الجمعيات...
7. الدعم الاجتماعي: تساهم المنصة في الجانب الاجتماعي بتقديم الإرشاد الأسري، الصحة النفسية، المقبلين على الزواج، رعاية الأيتام، الأرامل والمطلقات...

---

[18] نفس الموقع الإلكتروني

8. الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار كورونا: أنشات المنصة صندوقا خاصا بوباء كورونا من أجل المساهمة في :عمليات الإغاثة، الصحة، العمالة الوافدة، ذوو المهن الصغيرة، الحرفيين...

خاتمة

لقد تناول هذا البحث مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الآليات التطبيقية لتسيير الأوقاف في الجزائر منصة وقفي نموذجا ،حيث يعد الاقتصاد الرقمي فتيا مقارنة بالاقتصاديات الكبيرة، فالجزائر لم تشرع في تطبيق التجارة الإلكترونية إلا في 2018 رغم وجود مقوماته كالأنترنت الهاتف النقال والثابت بطاقات الدفع... إلخ إلا أنه توجد أسباب موضوعية كالهاجس الأمني" أمن المعلومات "والفجوة الرقمية، وهذا ما يعيق التقدم الرقمي.
كما تزخر الجزائر على أوقاف عديدة ،وجب علينا إدارتها وتسييرها وفق آليات تتماشى مع تطورات العصر الرقمي .

وعليه توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تعدد الأوقاف المادية
- وجود إرادة سياسية (إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة)
- وجود مواقع أوصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بالديوان الوطني للأوقاف والزكاة
- ضآلة الأوقاف الرقمية في الجزائر على وجه الخصوص

وعليه نقترح التوصيات التالية:

- تفعيل الحكومة الإلكترونية عبر بوابة موحدة تشمل جميع الخدمات الحكومية،
- نشر ثقافة الأوقاف الرقمية في المجتمع الجزائري ؛
- ضرورة تكوين كفاءات رقمية قادرة على تولي قيادة الإدراة الرقمية خاصة الإدارة الوقفية؛
- ضرورة تأسيس هيئة شرعية تهتم بقضايا الأوقاف .
- الإستفادة من تجارب وخبرات الدول الإسلايمة والعربية الرائدة في مجال الأوقاف .

المراجع والمصادر:

- قانون 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال 1411 هـ الموافق ل 27 أبريل 1991
- بن سليمان بن عبدالله الشايع سهيل ،الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية ، سلسلة إصدارات ساعي العلمية ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،2017/ 1439 .

- نعيمي عبد المنعم ، الوقف الرقيم كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوفاف ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، مج5،ع 5 ، جامعة الجزائر 1 ، 2020 .
- عياد صلاح محمود أحمد ، إبراهيم جابرالسيد ، سلسلة الاقتصاد (الاقتصاد الرقمي) ، دار الجديد لنشر والتوزيع ، زرالدة ، الجزائر، 2020 .
- نغموشي أمينة ، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر.
- مركزالبحوث والمعلومات ، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات ، غرفة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ماي 2022.
- زينب هادي نعمة ، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (1999 2013) مع الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ،العراق ، 2015.
- بشير بركان ، مقومات الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدراة الأعمال ، مج 12 ،ع 1 ، 2023 ، الجزائر .
- أميرة مرابطي ، استثمار الأموال الوقفية كآلية للتخفيف من ضغوط الإنفاق الحكومي في الجزائر–مع استعراض تجارب رائدة – ، أطروحة دكتوراء ، جامعة 8ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ، 2024/2023
- رجب بن فارس رجب الزهراني ، حوكمة الأوقاف ، مجلة البحوث القانةنية والفقهية ، ع 42 ، 1445/2023 ،كلية الشريعة والقانون ،دمنهور ،جامعة الأزهر ، مصر .
- كمال دبيلي ، جرد الاوقاف العامة وحصرها في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون ، جامعة تبسة ، الجزائر، 2020 .
- فضيل لحرش ، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، جامعة الجلفة ، الجزائر ،
- الموقع الإلكتروني منصة وقفي / www.awqaf.gov.sa / htpp/ ، تاريخ الاطلاع 2024/11/19 ، الساعة :16:00